نضال الشعب

الاثنين 2025/9/8 | دورية أسبوعية شاملة تصدر عن جبهة النضال الشعبي الفلسطيني | العدد رقم (153)

أولوية عقد المؤتمر الدولي لحل الدولتين في مكانه وزمانه

افتتاحية العدد

تتزايد الضغوط الميدانية التي تمارسها حكومة نتنياهو على القيادة والشعب الفلسطيني، وتتسع معها لغة التهديد والوعيد، لتشمل قطاع غزة والضفة الغربية على حد سواء.

وإذا كان الإعلان عن ما يسمى بعملية «جدعون 2» لاجتياح مدينة غزة يمثّل العنوان الأبرز للقتل والتطهير العرقي والتنصل من مبادرة الأشقاء في مصر وقطر، بعد موافقة حركة حماس عليها وفقاً لمبادرة المبعوث الأمريكي ويتكوف، سواء باتفاق مرحلي أو بصفقة شاملة كما أراد ترامب، فإن ذلك يفضح جوهر الموقف الأمريكي – الإسرائيلي القائم على استمرار الحرب والتهجير القسري لأهالي مدينة غزة جنوباً، نحو مصير مجهول، تمهيداً لمرحلة أخرى من الترحيل خارج القطاع، انسجاماً مع مشاريع توني بلير وجاريد كوشنير الرامية لفصل غزة عن الوطن الفلسطيني، وفرض وصاية دولية عليها، وتحويلها إلى مشروع استثماري عقاري على طريقة ترامب.

وبالتوازي مع بدء عملية التطهير العرقي في القطاع، أطلق كلٌّ من سموتريتش وكاتس من موقعهما في حكومة نتنياهو ووزارة الحرب تهديداتهما، حيث نشر سموتريتش خطته الاستيطانية لفرض ما يسمى بسط السيادة على 82% من مساحة الضفة الغربية، فيما واصل كاتس إطلاق التهديدات ضد السلطة والقيادة الفلسطينية بالتصفية، وهذه التهديدات تقترن بأفعال على الأرض ينفذها جيش الاحتلال وميليشيات المستوطنين، التي تعمل كقوات احتياط بإمرة الجيش، بما يستوجب جلب نتنياهو وغالانت ومعهم قادة التطرف أمام محكمة الجنايات الدولية.

إن الهدف المركزي لهذه السياسات هو تصدير الخوف للقيادة الفلسطينية لردعها عن مواصلة نهجها السياسي، الذي يسحب الذرائع التي يتذرع بها الاحتلال لمواصلة القتل والتدمير والتهجير في قطاع غزة، تحت ذريعة القضاء على حماس ونزع سلاحها وتحرير المحتجزين لديها، وفي الوقت ذاته، يسعى الاحتلال إلى بث الرعب بين المواطنين في الضفة، الذين يواجهون يومياً جرائم القتل ومصادرة الأراضي واعتداءات المستوطنين على أرواحهم وممتلكاتهم.

وسرعان ما وجدت سياسة تصدير الخوف هذه سنداً أمريكياً، بالإعلان عن سحب التأشيرات من الوفد الفلسطيني برئاسة الرئيس محمود عباس المتوجه إلى نيويورك للمشاركة في المؤتمر الدولي لحل الدولتين يوم 22 من الشهر الجاري، ومن ثم اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة بدورتها الثمانين، وقد كان من المقرر أن يلقي الرئيس خطابين ينقل فيهما معاناة شعبنا، ويطالب المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته لوقف جريمة العصر وتأمين الحماية الدولية لشعبنا.

إن رسالتنا واضحة: رسالة سلام قائمة على تطبيق قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، لإنقاذ حل الدولتين باعتباره الحل الأمثل المتوافق عليه دولياً لضمان الأمن والاستقرار في المنطقة، وهذا الخطاب السياسي الواقعي والعقلاني، الذي يجد صداه في العالم، يعمّق عزلة إسرائيل والولايات المتحدة، ويدفعهما لاتخاذ خطوات هستيرية لوقف مسيرة التاريخ.

والأولوية بالنسبة لنا كفلسطينيين، مهما عظمت التضحيات والضغوط، هي عدم الانجرار إلى ردود أفعال تبعدنا عن الهدف الرئيسي، وهو تأكيد الإرادة الدولية، بقيادة المملكة العربية السعودية والجمهورية الفرنسية، لعقد المؤتمر الدولي لحل الدولتين في موعده ومكانه، وإفشال محاولات أعداء الحرية والسلام الرامية إلى إطالة أمد الاحتلال وتأبيده، أو تعطيل المؤتمر كما جرى في حزيران الماضي عقب الحرب على إيران.

إن انعقاد المؤتمر بحد ذاته مكسب سياسي ووطني، وضرورة ملحّة لا يشترط الحضور الوجاهي للرئيس، إذ يمكن الاكتفاء بخطاب مسجل يعبّر عن الموقف الفلسطيني، ويعيد التأكيد على اعتماد إعلان نيويورك الصادر في المؤتمر الوزاري أواخر تموز الماضي كخارطة طريق لإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وفق قرارات الشرعية الدولية.

كما أن الحصول على اعترافات جديدة بدولة فلسطين من الدول التي أعلنت عزمها على الاعتراف خلال المؤتمر الدولي يعدّ مكسباً إضافياً يعزز مكانة فلسطين في الأمم المتحدة ومنظماتها الدولية، ويقربها من نيل العضوية الكاملة في المنظمة الدولية.

الكلمة الأساس اليوم هي: الصمود وتحمّل الصعاب، وتفويت الفرصة على من يسعى إلى حرف بوصلتنا عن أهداف شعبنا في الحرية والاستقلال، فهذا هو الطريق الذي سلكه نلسون مانديلا، والذي قطعنا فيه خطوات أساسية نحو النصر.

في مقابلة لـ «نضال الشعب» مع رئيس حزب الوسيط السياسي الجزائري

لعروسي احمد: القضية الفلسطينية جزءً من الوجدان الجزائري ودعمها أحد ثوابت الاستراتيجية الوطنية والسياسة الخارجية

حوار وتقرير: حسني شيلو

قال رئيس حزب الوسيط السياسي الجزائري، لعروسي رويبات احمد، أن الأراضي المحتلة وما تتعرض له القضية الفلسطينية تصعيدًا غير مسبوق في حجم العنف والدمار وصل حد الإبادة والتجويع والتهجير بدعم غربي تقوده دوليا الولايات المتحدة الامريكية وتقاعس إقليمي بلغ حد التواطؤ المكشوف من بعض الأنظمة ما شكل صدمة للشعوب وقواها السياسية والاجتماعية الحية

وشدد لعروسي رويبات احمد في المقابل على دعم الجزائر قيادة وحكومة وأحزاب وجماهير المبدئي الثابت للقضية الفلسطينية والنضال الفلسطيني من اجل الحرية والاستقلال وتحقيق حقوق الشعب الفلسطيني على ترابه الوطني ورفض التطبيع مع الاحتلال ومحاصرته وفضحة على مختلف الصعد والساحات وفرض العقوبات والمقاطعة عليه لعزله وسياساته وجرائمه وملاحقته دوليا،

جاءت تأكيدات رئيس حزب الوسيط السياسي الجزائري، هذه، في سياق حوار صحفي مع مجلة نضال الشعب الالكترونية الناطقة باسم المكتب السياسي لجبهة النضال الفلسطيني اجراه معه رئيس التحرير، حسني شيلو.

وفيما يلي المقابلة: -

*** يشهد الوطن العربي تهديدات وجودية غير مسبوقة جراء العدوان الصهيوني المدعوم غربيا على فلسطين ولبنان خصوصا * وتداعياته، كيف تقرأ هذه التطورات على ضوء الموقف العربي خصوصا والعالمي عموما على الصعيدين الرسمي، والشعبي والحزبي؟**

- أود ان اعرب لكم عن اعتزازي واعتزاز كل مناضلي الحزب بهذه الاستضافة للإجابة على قضايا تهم القضية الفلسطينية التي يشهد فيها الوطن العربي منذ عقود صراعًا مفتوحًا مع الكيان الصهيوني، إلا أن الأحداث الأخيرة في فلسطين، خصوصًا منذ أكتوبر 2023، تمثل تصعيدًا غير مسبوق في حجم العنف والدمار والدعم الغربي الذي تقوده دوليا الولايات المتحدة الامريكية وإقليميا الذي تتزعمه أنظمة منها النظام الحاكم في أبو ظبي؛ ففي ظل هذا الصمت الدولي على فظاعة الجرائم ضد الانسانية التي يرتكبه العدوان الصهيوني في غزة خصوصا وفي كل ربوع فلسطين ولبنان واليمن وسوريا عموما بتواطؤ دولي مكشوف بقيادة امريكا وحلفائها الغربيين وبعض حكام الأنظمة وهو الدعم الذي ما فتئ أن يحظى به العدوان الإسرائيلي. منذ تأسيسه في قلب فلسطين فاللافت في هذا المشهد هو التواطؤ الصريح لبعض الأنظمة، الذي يعكس تحوّلًا خطيرًا في المشهد السياسي العربي، حيث لم يعد الصمت هو اللغة الوحيدة، بل أصبح الدعم العلني والتطبيع العميق أدوات مرافقة للعدوان وإذ يتكشف من هذا الدعم العملي عدة حقائق نذكر منها:

أولًا: العدوان الصهيوني. حقائق صادمة

العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة أسفر عن مجازر وابادة جماعية ودمار شامل استهدف المدنيين والبنية التحتية، في ظل صمتٍ دولي وعجز أممي واضح. ما يجعل هذا العدوان أكثر خطورة هو أنه جاء بدعم مباشر أو غير مباشر من أنظمة، التي لم تكتفِ بالصمت، بل ساندت سياسيًا أو إعلاميًا أو حتى لوجستيًا واستمرار العلاقات الطبيعية والدبلوماسية مع الاحتلال رغم المجازر التي ارتكبت، مع صمت رسمي تجاه المجريات وتصريحات مهادنة اكتفت بالإعراب عن «القلق» دون تحميل الاحتلال المسؤولية وايضا إغلاق الحدود والمعابر: مما زاد من معاناة الشعب الفلسطيني في غزة، خصوصًا في ظل الحصار الخانق

ثانيًا: على المستوى الرسمي: مع الأسف، فإن الموقف العربي الرسمي يمكن وصفه بأنه يعاني من انقسام وتباين حاد. فبينما تندد بعض الدول بشكل خجول أو صامت، هناك دول أخرى تتخذ خطوات عدوانية عبر التطبيع والتنسيق مع الاحتلال.

ـ على المستوى العالمي الرسمي:

أغلب الدول الغربية، وعلى رأسها إنكلترا وألمانيا بقيادة الولايات المتحدة، تواصل تقديم دعم غير محدود للاحتلال الإسرائيلي، سياسياً وعسكرياً، بحجة «حق الدفاع عن النفس». في المقابل، ظهرت بعض الأصوات الدولية الناقدة، مثل مواقف جنوب إفريقيا التي رفعت قضايا إبادة جماعية ضد إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية.

ثالثًا: المواقف الشعبية – صحوة الشعوب في وجه التطبيع والعدوان

ـ على مستوى الشعوب العربية، رغم الصمت الرسمي، فإن الشارع العربي لم يكن صامتًا، بل شهدت العواصم العربية في الجزائر وغيرها من الدول العربية بما فيها بعض الدول المطبعة وكان الشعب في صنعاء مثالا لكل الشعوب العربية في التظاهرات الضخمة دعمًا لغزة ورفضًا للتطبيع ومقامة واسنادا عسكريا واحكاما بالحصار على السفن المتوجهة الى إسرائيل عبر خليج العرب وباب المندب وقد قامت صنعاء بمظاهرات شعبية مليونية اعطت بذلك الشعوب العربية درسا في الحس القومي السياسي والأسناد اليومي لغزة ولا تزال تمدها بكل الوسائل المتاحة قد شاهدت الشعوب العربية احتجاجات طلابية ضخمة في الجامعات الأردنية، مطالبة بإلغاء اتفاقيات السلام مع إسرائيل بل ولم نقصر هذه التظاهرات على الشعوب العربية فقد كانت أكبر المظاهر ان فيزل عربية وأسيوية وافريقية حيث ظهرت موجة تضامن عالمية واسعة، خاصة من الحركات الطلابية في الجامعات الأمريكية والأوروبية، فشهدت حملات اعتصام ومقاطعة أكاديمية للمؤسسات الداعمة للاحتلال. هذه التحركات دفعت بعض الجامعات إلى مراجعة علاقاتها مع الشركات المرتبطة بالاحتلال

رابعًا: المواقف الحزبية

ـ الأحزاب العربية: لقد لحظ على مستوى الأحزاب السياسية انقسامات حادة بين

النخب السياسية وخاصة ذات التوجه الاسلامي في معظم الدول العربية ومع ذلك فالمواقفَ السياسية الداعمة لفلسطين وذلك من خلال رفضها لسياسة التطبيع العربي الإسرائيل وقد قامت نفس الاحزاب ذات التوجه المعتدل والليبرالي بنفس المواقف الرافضة للعدوان و قد أعلنت تضامنها مع شعوبها الرافضة للعدوان ولم تشذ الاحزاب العالمية عن هذا الموقف فبعض الأحزاب التقدمية في أوروبا، مثل حزب العمال البريطاني (اليساري الجناح)،فقد ندد بالعدوان الإسرائيلي على غزة وطالب بفرض عقوبات على إسرائيل في حين بقيت الاحزاب اليمينية في اوروبا وامريكا على مواقفها في دعم الاحتلال تحت ذرائع أمنية وعنصرية.

إن تداعيات العدوان الصهيوني على فلسطين وارتباطه بالدعم العربي الرسمي يمثل لحظة فارقة في تاريخ الصراع. العربي الإسرائيلي فمن جهة، بات واضحًا أن بعض الأنظمة العربية أصبحت ترى في «إسرائيل» شريكًا استراتيجيًا، في مقابل عدو مشترك مزعوم هو «الإسلام السياسي متهمة «إيران» ومعه كل العرب ذات التوجه الإسلامي. ومن جهة أخرى، تعيش الشعوب العربية والعالمية حالة يقظة متنامية، رافضة للتطبيع ومطالبة بالعدالة للفلسطينيين مبدينا دعمهم للمقاومة ضد إسرائيل.

فبالمختصر المفيد يمكن القول بأن المعركة اليوم بين العرب وإسرائيل لم تعد عسكرية أو سياسية وفقط، بل تحولت إلى معركة وعي، وساحات النضالات الشعبية والإعلامية والأكاديمية وقد تكون في راي حزب الوسيط السياسي هي أحد مفاتيح المرحلة القادمة.

*** ا لأحزاب الجزائرية الشقيقة كما الحكومة والشعب الجزائري، تعلن وتؤكد دائما على مواقفها تجاه القضية الفلسطينية، كيف يمكن لهذه الأحزاب ان تدعم نضال الشعب الفلسطيني وتعزيز صموده؟**

- يعد دور الاحزاب السياسية في الجزائر في دعم القضية الفلسطينية جزءًا لا يتجزأ من الوجدان الجزائري، حيث ظلت على مدى عقود تمثل إحدى الثوابت في السياسة الخارجية للجزائر، ويتجلى ذلك في مواقف الحكومة الجزائرية ومجمل الأحزاب السياسية الوطنية وفق رؤية إستراتيجية متكاملة للمستقبل السياسي الفلسطيني عبر سعيها توحيد الصف الفلسطيني فالأحزاب الجزائرية لم تتردد يومًا في إعلان دعمها الصريح والدائم لنضال الشعب الفلسطيني من أجل استرجاع حقوقه المشروعة، وعلى رأسها حقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف فكانت المواقف الرسمية الاحزاب السياسية الجزائرية على مختلف توجهاتها وبرامجها متناغمة مع الموقف الرسمي للدولة الجزائرية فمنذ الاستقلال تبنت الدولة الجزائرية موقفًا مبدئيًا وثابتًا تجاه القضية الفلسطينية، إذ اعتبرت دعم نضال الشعب الفلسطيني واجبًا تاريخيًا وأخلاقيًا، نابعًا من تجربة الجزائر المريرة في مقاومة الاستعمار الفرنسي. وقد عبّر الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون مرارًا ومخلف الرؤساء السابقين له عن هذا الموقف، مؤكدًين أن «الجزائر لا تساوم في القضية الفلسطينية»، ورافضًين كل أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني.

وقد تُرجم هذا الموقف الداعم لفلسطين في مختلف المحافل الدولية من خلال مواقف الجزائر الرافضة للقرارات الظالمة بحق الفلسطينيين، والداعية دومًا إلى وحدة الصف الفلسطيني وإنهاء الانقسام، فضلاً عن الدعم المالي والسياسي المتواصل للسلطة الفلسطينية رغم موقف الشعب بهذا الخصوص بل الجزائر ترى ان مختلف الفصائل الفلسطينية تشكل الجدار الوطني الصلب لإقامة الدولة الفلسطينية الوطنية لذلك نرى الاحزاب السياسية في الجزائر قد وحدت موقفها اتجاه القضية الفلسطينية رغم التباين الأيديولوجي بينها ورغم تنوع الخلفيات الإيديولوجية للأحزاب الجزائرية—من الإسلامية إلى الوطنية فاليسارية الى الليبيرالية فإلى الاشتراكية تبقى القضية الفلسطينية عندهم نقطة إجماع وطني قل نظيره. فالموقف يعبر عنه من زاوية مبدئية وتاريخية، مستندة إلى روح الثورة الجزائرية ومبادئ التضامن مع الشعوب

المضطهدة وغالبًا ما تصدر هذه الأحزاب بيانات تضامن مع الشعب الفلسطيني، خاصة في فترات التصعيد، وتنظم فعاليات ومسيرات شعبية تندد بالعدوان الإسرائيلي وتطالب المجتمع الدولي ان يتحمل مسؤولياته اتجاه المسؤولية التاريخية لجرائم العدوان الأمريكي الاسرائيلي على فلسطين ومن هذا المنطلق لا يمكن الحديث عن دعم الأحزاب السياسية الجزائرية للقضية الفلسطينية بدون الإشارة إلى الشعب الجزائري، الذي أثبت في كل مناسبة أنه حاضن وفيّ للقضية الفلسطينية. يتجلى ذلك في المظاهرات الشعبية، وحملات جمع التبرعات، والرسائل التي يوجهها الجزائريون، كبارًا وصغارًا، دعمًا لصمود أهل غزة والضفة الغربية. وغالبًا ما تشكّل الأحزاب السياسية جسورًا بين هذا الزخم الشعبي والدولة، ما يعزز منسوب التضامن الوطني العام.

إن تصوراتنا نحن في حزب الوسيط السياسي المستقبلية لاستمرار الدعم الفلسطيني وتعزيزه يجد مرتكزاته في إدراك التحديات المتزايدة التي تواجه القضية الفلسطينية في ظل تغير موازين القوى الإقليمية والدولية، الأمر الذي يتطلب من الأحزاب الجزائرية—حكومة ومعارضة—تطوير آليات دعم جديدة ومتكاملة، يمكن أن تشمل على الخصوص المرتكزات التالية:

1 ـ استراتيجية دبلوماسية نشطة: الدفع نحو إعادة إحياء الدور الجزائري في الوساطة بين الفصائل الفلسطينية، والعمل على توحيد الصف الداخلي الفلسطيني.

2 - التوأمة السياسية للأحزاب السياسية مع نظيراتها الفلسطينية، ما يرسّخ سياسيا الروابط بين الشعبين.

- 3 دعم الإعلام المقاوم: المساهمة في تمويل وإسناد منصات إعلامية فلسطينية حرة تعبّر عن واقع المقاومة والصمود.

4 - توسيع المشاركة الشعبية: تشجيع منظمات المجتمع المدني الجزائرية على إطلاق مبادرات للتضامن المباشر مع فلسطين، عبر القوافل الطبية، والدعم النفسي، وبرامج إعادة الإعمار.

5- تبني برامج تربوية وثقافية: غرس القضية الفلسطينية في المناهج التعليمية والبرامج الثقافية، باعتبارها قضية إنسانية عادلة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بتجربة الجزائر التحررية.

ويمكن التأكيد هنا على ان يبقى الدعم الجزائري الرسمي والشعبي لفلسطين ركيزة من ركائز السياسة الوطنية الاساسية ومصدر فخر لكل الجزائريين. وعلى الرغم من تعاقب الحكومات واختلاف الأجيال، فإن فلسطين ومقاومتها الباسلة في غزة والضفة تظل في قلب الجزائر، رمزًا للمقاومة ومرآة تعكس هوية شعب لا ينسى جذور نضاله. ومع تعاظم التحديات التي تواجهها القضية الفلسطينية، فإن على الأحزاب الجزائرية أن تواصل لعب دورها المحوري في تعزيز هذا الدعم، لا بالشعارات فقط، بل بمشاريع استراتيجية تُترجم على أرض الواقع.

*** كيف تقيمون العلاقة بين حزبينا؟، وهل من مبادرات لتعزيز التعاون الثنائي والجمعي بين حزبكم وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني؟**

- بكل موضوعية، كان هناك اتصالا مباشرا في مكتب تمثيل حزبكم بالجزائر بمناسبة نشاط يتعلق بذكرى تأسيس الحزب، وقد وجهت دعوة رسمية من قبل ممثل مكتبكم بالجزائر للأحزاب الجزائرية ومنها حزب الوسيط السياسي وكانت الاستضافة مميزة واثير خلالها نقاش حاد حول دور الحزب او الفصيل السياسي ودوره في تجنيد الراي العام العربي والدولي وقد استمع الحاضرون الى عرض قدمه ممثل مكتبكم في الجزائر مقدما للحضور برنامج نشاط حزبكم في الداخل وفي الخارج ومنذ ذلك الحين اقيمت علاقات تواصل اعلامي بين حزبينا واثيرت عدة وجهات نظر بينا حول الوضع المأساوي بخصوص يوميات فلسطين في ضل العدوان الاسرائلي وبحثنا معا عن سبل اقامة علاقات تنسيق المواقف بين حزبينا دعما للشعب الفلسطيني وصولا الى اقامة دولة فلسطينية ذات سيادة كاملة على ان اتخذ هذا الدعم سبلا و سائل متنوعة مشروعة سياسيا دبلوماسيا ومقاومة عسكرية مسلحة

واذ تتمنى قيادة حزب الوسيط السياسي، ومن هذا المنطلق ان تتطور العلاقة بين حزبينا وتتجاوز مستوى التنسيق الاعلامي الى مستوى أرقي من التعبير الفعلي عن توحيد الخطاب السياسي بخصوص القضية الفلسطينية والامر هنا لا نريده ان يوقف عند الخطاب السياسي السلمي وفقط بل يجب ان يتجاوز ذلك الى كل لوجه الدعم وإن يمس كافة الفصائل الفلسطينية المقاومة في غزة وفي الضفة وعبر كل ربوع الجغرافية الفلسطينية من اجل تحرير فلسطين وإقامة دولتها المستقلة المنصوص عليها في الشرعية الدولية.

هل نشهد توقيع اتفاق إطار للتعاون الثنائي بين الحزبين، كيف يمكن لهذا الاتفاق ان يدفع باتجاه تجسيد شراكة حقيقية؟ كيف تقيمون مستوى التعاون بين حزبينا اليوم، وهل ترون انها تصلح كأنموذج يمكن استنساخه وتطبيقه مع أحزاب أخرى لخدمة الأهداف والقضايا المشتركة؟

- من المؤكد أن النضال الثوري المبني على صدق النوايا يجد جوابا له في اطار قانوني للتعاون بين حزبينا وكل الأحزاب السياسية في الجزائر ، ذلك أن الشعب الجزائري بمختلف مكوناته السياسية و الشعبية سيكون سندا حقيقيا للمقاومة ممثلة بكل فصائلها المقاومة وسيكون هناك تجسيد حقيقي من طرفنا ومن طرف مختلف الاحزاب السياسية في الجزائر اذا كانت هناك مبادرات صادقة لإقامة شراكة سياسية حقيقية بين حزبينا يكون هدفها دعم المقاومة الفلسطينية وحتى يكون مستوى التعاون معبر تعبير فعلي عن رغبة وطموح الشعبين الفلسطيني والجزائري في تجسيد هذه المواقف نرحب بقيادة حزبكم في الداخل الفلسطيني وفي الجزائر البحث عن اليات اكثر جدوى لتحقيق أهداف التحرير الفلسطينية المنشودة شعبيا وسياسيا عبر البحث عن امضى اتفاق بروتكول اتفاق بينا يوجه نحو دعم المقاومة الفلسطينية ويصلح لان يكون نموذجا يحتذى به باقي الاحزاب الجزائرية والفصائل الفلسطينية.

الفلسطيني في لبنان والمرحلة الجديدة

بقلم: د. فريد إسماعيل

يعيش لبنان اليوم واقعا بالغ التعقيد. فهو وبفعل طبيعة تركيبة نظامه السياسي وازماته الداخلية وارتدادات صراعات المنطقة والاقليم عليه وعلى الشرائح المجتمعية والطائفية المكونة له، أصبح ساحة مستقطبة للتدخلات الخارجية. وهنا لا نتكلم عن تأثيرات نكبة فلسطين عليه واستقباله لإعداد كبيرة من اللاجئين من أبناء شعبنا المنتشرين في العديد من المخيمات وأماكن التجمعات لأن قضية فلسطين هي قضية كل احرار العالم ومنهم شعب لبنان الذي قدم التضحيات الجسام إلى جانب فصائل الثورة الفلسطينية منذ انطلاقتها، وإنما نتكلم عن العديد من القوى العربية والاقليمية والدولية التي استثمرت في الواقع اللبناني خدمة لأجنداتها الخاصة. لذلك فإن تصاعد الصراع بين تلك الاجندات على النفوذ في المنطقة ينعكس وبشكل مباشر على لبنان ويزيد الوضع تعقيدا.

في ظل هذا الواقع الشائك، يخشى الفلسطيني في لبنان من أن يلجأ البعض إلى محاولة الزج به في اشكاليات لا علاقة ولا مصلحة له بها، كما يخشى من احتمالية انزلاق قوى فلسطينية خارج إطار منظمة التحرير نحو هذا النفق المدمر حفاظا على مصالح ذاتية وخدمة لأجندات هجينة.

ومن منطلق ادراكها لحجم المخاطر، عملت القيادة الفلسطينية ولا زالت مع الحكومة اللبنانية على صياغة إطار شامل يعالج أوضاع اللاجئين من أبناء شعبنا في لبنان من خلال تعزيز الحوار اللبناني الفلسطيني واستنادا الى مرجعيات دولية أبرزها الإعلان العالمي لحقوق الانسان (١٩٤٨) واتفاقية جنيف لعام ١٩٥١، وتحقيق توازن بين تحقيق العدالة الإنسانية وضمان الاستقرار اللبناني وممارسة سلطة الدولة اللبنانية على كافة اراضيها، والحفاظ على كرامة الفلسطيني الإنسانية كما جاء في خطاب القسم للرئيس اللبناني. وقد توجت هذه المبادئ في اللقاء الذي جمع الرئيس اللبناني مع رئيس دولة فلسطين خلال زيارته للبنان. فالحوار الموضوعي الهادئ القائم على التعاون والاحترام والتخفيف من معاناة أبناء شعبنا في لبنان والتوصل إلى صيغة تؤمن لهم حقوقهم المدنية والاجتماعية والإنسانية مع الالتزام الكامل بسيادة الدولة اللبنانية واحترام قراراتها يمثل الطريق الأمثل للأمن والاستقرار في المخيمات. ولذلك فإن البدء بجمع السلاح من عدد من المخيمات ووضعه عهدة لدى الجيش اللبناني ليس مسألة استعراضية ولا هروبا إلى الأمام في ظل الوضع الراهن ولا تخليا عن مكامن قوة تضمن الأمن كما يحلو لأصحاب الاجندات الترويج، لأن السلاح حين يفقد هدفه وهويته ووظيفته الوطنية يصبح عبئا ومصدرا للمخاطر. وهذا السلاح الذي يعود في معظمه إلى مرحلة ما قبل الاجتياح الصهيوني للبنان عام ١٩٨٢ فقد وظيفته منذ عقود، لا سيما وان منطقة الجنوب اللبناني، وبالتحديد جنوب الليطاني أصبحت شبه خالية من السلاح بعد التزام حزب الله بتطبيق القرار ١٧٠١ جنوبي النهر. لذلك فإن سحب السلاح من المخيمات ووضعه في عهدة الجيش اللبناني يقضي على إمكانية الزج بالمخيمات كمادة على طاولة الخلافات اللبنانية، لا سيما في ظل الجدل القائم حول تفسير القرار ١٧٠١ وتوابعه. فاللاجئ الفلسطيني في لبنان هو ضيف إلى حين عودته إلى وطنه، وهذا ما أكد عليه الرئيس الفلسطيني خلال اتصال هاتفي مؤخرا بينه وبين رئيس الوزراء اللبناني معبرا عن احترام دولة فلسطين لوحدة لبنان وسلامة اراضيه، ومؤكدا على أهمية ما جاء في البيان الرئاسي الصادر في ٢١ أيار الماضي وبمبدأ حصرية السلاح بيد الدولة اللبنانية على كامل اراضيها واحترام سيادة لبنان واستقلاله ووحدة اراضيه. كما وأعلنت لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني أن عملية تسليم السلاح تمثل انتقالا إلى مرحلة جديدة من العلاقات اللبنانية الفلسطينية قائمة على الشراكة والتعاون في صون الاستقرار الوطني واحترام السيادة اللبنانية. كما أشار مسؤولون آخرون إلى استمرار العمل على قضايا أساسية كحق العمل والتملك بما يضمن للاجئ حياة كريمة.

إلا ان هناك اطرافا لا تستطيع أو لا ترغب، الخروج من تحت عباءة الاجندات المحلية والاقليمية، عملت ولا زالت على شن حملة تشهير واسعة لم تسلم منها جبهة النضال الشعبي الفلسطيني والأمين العام الدكتور أحمد مجدلاني، يشتم منها رفضها لتسليم السلاح في تناقض مع ما تؤكده في نفس بياناتها عن تأييدها لمبدأ الخضوع للسيادة اللبنانية. كما تراهن تلك الأطراف على اجتذاب جمهور من أبناء شعبنا اللاجئين في مخيمات لبنان من خلال الاستثمار في مبدأ الحقوق المدنية والإنسانية، مع علمهم بأن موضوع الحقوق وامن واستقرار المخيمات هي في قمة الأولويات لدى منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان كما لدى القيادة الفلسطينية في الداخل .وهنا لا بد من التذكير بجهود فصائلنا في لبنان ونضالها من خلال لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني، وهي هيئة حكومية تأسست في ٢٠٠٥ تحت اسم فريق عمل معالجة قضايا اللاجئين الفلسطينيين، تعنى بالسياسات التي تستهدف اللاجئين الفلسطينيين وتعمل كحلقة ربط مركزية بينهم وبين المؤسسات الرسمية والدولية، مركزة على المصالح الوطنية اللبنانية وحقوق اللاجئين الفلسطينيين بالعيش الكريم حتى عودتهم الى ديارهم.

على هذه الأطراف أن تعي ان الإصرار على الاحتفاظ بالسلاح خدمة لأجندة ميدع الأطراف الرسمية اللبنانية والخارجية للتعامل مع اللاجئ الفلسطيني في مخيمات لبنان كملف أمني مع ما يرافقه من تداعيات. ومع أهمية ان يحصل اللاجئ على كامل حقوقه المدنية والإنسانية والاجتماعية إلا انه ليس من الحكمة ربط هذه الحقوق بموضوع السلاح لأنها حقوق مستحقة قبل السلاح وخلاله وبعده حقوق رسختها المواثيق الدولية وكرسها الرئيس اللبناني في خطاب القسم عبر تعهده بـ «الحفاظ على كرامة الفلسطينيين في لبنان «، وهو ما يجب ترسيمه على أرض الواقع بإحقاق هذه الحقوق والتخفيف من معاناة أهلنا في لبنان الى حين العودة.

تركيا وإسرائيل: كباش النفوذ يحتدم.. أين المشروع العربي؟

بقلم: خليل حمد

فجرت التصريحات الرسمية الإسرائيلية بعد الإنزال الاستعراضي المهين للسيادة السورية في منطقة الكسوة بريف دمشق، المزيد من الإشارات الواضحة إلى متغيرات متسارعة تشهدها المنطقة مؤخراً، والتي تتمثل بصراع نفوذ تركي - إسرائيلي على الأراضي السورية ظاهرياً، ولكنه في واقع الأمر يدور حول المنطقة برمتها.

في التصريحات الإسرائيلية إعلان أن الإنزال كان «ضرورياً لأمن إسرائيل» بحسب مسؤول رسمي لقناة «العربية» ربط كلامَه عن «الأمن» بـ «تفكيك أجهزة تركية للتجسس» على «إسرائيل»! إدارة الرئيس السوري الانتقالي أحمد الشرع «تلعب بالنار» بحسب هذا المسؤول و»تركيا تحاول الاقتراب» من «إسرائيل» أكثر مما ينبغي، بحسب المسؤول ذاته. نغمة الحديث عن وجود تركي نشط «ضد إسرائيل» في الجنوب السوري جديدة في تصريحات المسؤولين الإسرائيليين، فكيف إذا كان الحديث عن نشاط عمره عشر سنوات!!

في هذا السياق يبدو المشهد أكثر وضوحاً حول أسباب تصعيد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وحكومته ضد حرب الإبادة الإسرائيلية المستمرة على قطاع غزة: تقاسم النفوذ لم ينتهِ، وسورية لا تزال في قلب المشهد وإن كان ما يجري في قطاع غزة بوابة تركية مهمة للهجوم على حكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو. بهذا المعنى أيضاً فإن الجلسة الطارئة للبرلمان التركي نهاية الشهر الماضي لبحث الحرب على غزة، تدخل في السياق ذاته. سبعة أحزاب معارضة دعت إلى الجلسة التي شهدت حضوراً رسمياً على مستوى وزير الخارجية هاكان فيدان، فيما ارتدى رئيس البرلمان ونوابه الكوفية الفلسطينية الموشحة بالعلمين التركي والفلسطيني. بدا المشهد رسالة بـ «وحدة الموقف التركي» في مواجهة «إسرائيل».

حرص فيدان على الإعلان عن قرار «قطع العلاقات الاقتصادية والتجارية مع تل أبيب وإغلاق المجال الجوي أمام طائراتها» وربط ذلك بـ «استمرار إسرائيل في ارتكاب المجازر الجماعية بحق الفلسطينيين في قطاع غزة»، وكأن المذبحة بدأت قبل أيام قليلة وليست مستمرة منذ نحو عامين! الجلسة جاءت بعد يوم وساعات قليلة من «إنزال الكسوة»، فهل مربط الفرس هو غزة حقاً؟

للإجابة على السؤال نحتاج لعودة سريعة إلى العام 1949، عندما كانت تركيا أول دولة إسلامية «تعترف بإسرائيل» في العام التالي للنكبة. شهدت السنوات التالية تعاوناً غير مسبوق بين «إسرائيل» واي بلد في المنطقة، تجارياً وعسكرياً. يكفي أن نعرف أن تركيا منحت الطيارين الإسرائيليين ميزة التدريب في سماء واسعة وفوق أرض تشابه طبيعتها الجغرافية دول المنطقة، وذلك أثناء المناورات العسكرية المشتركة بينهما. ميزة لم يكن سلاح الجو الإسرائيلي يملكها نظراً لضيق مساحة فلسطين المحتلة عام 1948. أضف إلى ذلك أن أردوغان كان أول مسؤول مسلم يستمع إلى عبارة «القدس عاصمة إسرائيل» بلسان رئيس الوزراء الإسرائيلي حينها أرييل شارون. لم يعلق أردوغان رافضاً للتصريح، وكيف له أن يعلق وهو يصافح -مبتسماً- اليد الملطخة بدماء الفلسطينيين والعرب،

لكن وصول أردوغان إلى سدة الرئاسة في تركيا، ورغبته التي عبر عنها مراراً بالأقوال والأفعال أن يتحول إلى «زعيم» للعالم الإسلامي تتناقض بشكل واضح مع العلاقات التركية الإسرائيلية. وهكذا استثمر الرجل في منتدى دافوس مطلع العام 2009 في مواجهة مع رئيس الوزراء الإسرائيلي حينها شمعون بيريز أدت لانسحابه من إحدى جلسات الحوار في المؤتمر، ليعود بعدها إلى أنقرة «فاتحاً ناصراً للمظلومين»، فيما كانت سفارة أنقرة في تل أبيب تواصل عملها، حتى الهجوم الإسرائيلي على سفن «أسطول الحرية» عام 2010 والأزمة الدبلوماسية التي تبعت ذلك.

الأهم في ملف المزاعم التركية المتعلقة بدعم القضية الفلسطينية هو أن أنقرة لم تطرق يوماً بوابة السلطة الوطنية الفلسطينية بشكل جدي في مقاربة هذا الملف، وإن تضمنت التصريحات التركية كثيراً من الحديث عن «حل الدولتين»، لكنها كلمات صادرة عن دولة عضو في حلف الناتو الذي تمتاز جميع دوله بالتصريحات الفارغة حول هذا الملف دون خطوات جدية.

وبالعودة إلى الكباش الأخير الذي ظهر على العلن إبان سقوط النظام في سورية، واتخذ منحى تصاعدياً في الآونة الأخيرة. يبدو أن الإسرائيلي يريد تثبيت سيطرته على الجنوب السوري تماماً كما يرغب بإرساء فكرة «ممر داوود» الذي يشمل شريطاً على كامل الحدود الجنوبية والشرقية لسورية وصولاً إلى المنطقة الواقعة شرقي نهر الفرات، والتي تسيطر عليها حالياً «قوات سورية الديمقراطية». حلم إسرائيلي لم يعد بعيد المنال، وهو يُفسر بشكل أو بآخر أحدث تصريحات أردوغان حول «مثيري الفوضى في سورية والمستثمرين فيها» وتشديده على «وحدة الجغرافيا السورية»، وهو الذي يتواجد منذ سنوات في أجزاء واسعة من الأرض السورية شمالاً. الغزل باتجاه الأكراد يدخل ربما في إطار محاولة جذب «قسد» من الحضن الإسرائيلي. قال الرئيس التركي: «الأكراد هم أشقاؤنا بغض النظر عن مكان وجودهم ولا يستطيع أحد أن يقوض أخوّتنا الأبدية».

في توقيت المواجهة التي ظهرت للعلن عقارب الساعة تشير إلى ما بعد شهرين من انتهاء المواجهة المباشرة بين إيران و»إسرائيل» (من 13 إلى 24 حزيران/ يونيو) الماضي، والقراءة الإسرائيلية بأن تل أبيب عبر هذه المواجهة وسلسلة التصعيد الأخيرة في غزة ولبنان وسورية، تمكنت من «تقليم» المخالب الإيرانية في المنطقة. قد يبدو لقارئ المشهد أن حكومة نتنياهو تعتبر أن إيران تلقت درساً قاسياً، وأن الدور حان لـ «قصقصة الأجنحة التركية» تمهيداً لإعلان «إسرائيل» القوة الإقليمية الأوحد في المنطقة. وفي الأمر مقاربة قد تكون صحيحة بالنظر إلى أن الطموحات الإسرائيلية التاريخية كانت الوصول إلى هذه النتيجة، ولأن أي مقاربة أمريكية لما يجري في المنطقة ستميل كفتها باتجاه «الحليف التاريخي» للولايات المتحدة: إسرائيل.

وبغض النظر عن نتائج هذا «الكباش»، يبدو أن لا مجال لأي تأثير على مجرياته حالياً، طالما أن هناك غياباً واضحاً لأي مشروع عربي او اسلامي في مواجهته. بل إن الصمت العربي والإسلامي غير المبرر أمام ما يجري في فلسطين من جريمة إبادة جماعية بحق شعب بأكمله، سواء في القطاع أو في الضفة، والقدس والتوقيع على اتفاقيات مشبوهة دون ربطها بالوصول إلى حل يتضمن الحق الفلسطيني في إقامة الدولة المستقلة، هو ما سمح لأصحاب المشاريع والمصالح الإقليمية أن يتنازعوا مع «إسرائيل» لتقاسم مناطق النفوذ في المشرق العربي، على حساب دماء أبنائنا وحقوقهم المشروعة. ويبقى السؤال: متى يستفيق الأشقاء على حقيقة أن مشروع «إسرائيل الكبرى» الذي ينفذه نتنياهو هو أفعى ستلدغ الجميع إذا ما تمكن القتلة من استكمال جريمتهم؟!

واشنطن تنتهك اتفاقية الأمم المتحدة:

بقلم: جمال خليل

في خطوة أثارت استياءً واسعًا داخل الأوساط القانونية والدبلوماسية، أقدمت الإدارة الأمريكية على منع منح تأشيرات دخول للوفد الفلسطيني الرسمي، بما فيهم الرئيس محمود عباس، للمشاركة في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة المقررة في نيويورك. هذه الخطوة اعتُبرت على نطاق واسع خرقًا فاضحًا لاتفاقية مقر الأمم المتحدة لعام 1947، التي تلزم الولايات المتحدة، بصفتها الدولة المضيفة، بالسماح لجميع ممثلي الدول الأعضاء بالدخول إلى أراضيها دون تأخير أو عوائق لحضور اجتماعات الأمم المتحدة.

ينصّ البند الأساسي في اتفاقية المقر على واجب الدولة المضيفة بالسماح بحرية وصول ممثلي الدول الأعضاء إلى مقر الأمم المتحدة، دون تمييز أو استخدام الاعتبارات السياسية كذريعة للمنع. وقد أجمعت محكمة العدل الدولية الاستشارية وعدد من خبراء القانون الدولي على أن استخدام الولايات المتحدة لموضوع التأشيرات كأداة ضغط سياسي يشكّل انتهاكًا صارخًا للاتفاقية.

هذا السلوك ليس جديدًا؛ ففي عام 1988، منعت واشنطن الزعيم الفلسطيني الراحل ياسر عرفات من دخول أراضيها لإلقاء كلمته في الأمم المتحدة، ما اضطر المنظمة لنقل جلساتها إلى جنيف. واليوم، يُعاد المشهد ذاته مع الرئيس محمود عباس، في ظل أوضاع أكثر تعقيدًا، وعدوان متواصل على الشعب الفلسطيني في غزة والضفة الغربية. لا يُنظر إلى قرار المنع على أنه مجرد إجراء إداري، بل يُفسر على نطاق واسع بأنه امتداد للانحياز الأميركي الكامل لدولة الاحتلال الإسرائيلي. فالولايات المتحدة، التي تزعم احترامها للقانون الدولي، تختار في كل مرة الاصطفاف مع الاحتلال ضد الضحية، مما يقوّض مصداقيتها ويدفع نحو مزيد من العزلة الدولية. اللافت أن هذا القرار الأميركي يتزامن مع ما وصفته أكثر من 21 منظمة دولية وإنسانية بأنه "حرب إبادة جماعية" تُمارسها إسرائيل في قطاع غزة، باستخدام أساليب غير تقليدية من بينها سلاح التجويع الممنهج. كما تتواصل عمليات الضم والاستيطان في الضفة الغربية، في ظل صمت دولي ودعم أميركي سياسي وميداني مكشوف.

قوبل هذا الإجراء الأميركي باستنكار واسع من معظم دول العالم، التي أعربت عن صدمتها من استخدام التأشيرات كأداة سياسية للمنع والتضييق، ودعت الإدارة الأمريكية إلى التراجع الفوري عن القرار والسماح بمشاركة الوفد الفلسطيني دون قيود.

في المقابل، تتزايد وتيرة الدعم الدولي لدولة فلسطين؛ إذ أعلنت 147 دولة من أصل 193 عضوًا في الأمم المتحدة اعترافها بدولة فلسطين حتى فبراير 2025. ومن المتوقع أن تنضم عشر دول جديدة خلال المؤتمر الدولي في 22 سبتمبر، وهي: سان مارينو، البرتغال، لوكسمبورغ، نيوزيلندا، أستراليا، سلوفينيا، مالطا، كندا، المملكة المتحدة، وفرنسا. هذا الزخم الدبلوماسي يُعد مؤشرًا على تنامي العزلة السياسية لإسرائيل والإدارة الأميركية على الساحة الدولية.

ورغم رسائل التهديد التي وجهتها وزارة الخارجية الأميركية إلى العديد من الدول التي أعلنت نيتها المشاركة أو الاعتراف بدولة فلسطين، أكدت مصادر فلسطينية أن المؤتمر سينعقد في موعده، برئاسة مشتركة بين السعودية وفرنسا، وبحضورٍ دولي واسع. وفي حال أصرت واشنطن على منع دخول الوفد الفلسطيني، فإن القيادة الفلسطينية ستعتمد على كلمة مسجّلة للرئيس محمود عباس تُبث عبر تقنية الفيديو. وفي حال منعت الولايات المتحدة حتى هذا الشكل من المشاركة، فإن السفير الفلسطيني لدى الأمم المتحدة رياض منصور سيكون ممثلًا رسميًا عن فلسطين في المؤتمر، وستبقى القضية الفلسطينية العنوان الأبرز في أعمال الجمعية العامة. ورغم أهمية الاعتراف الدولي المتزايد، إلا أن الأولوية القصوى تبقى الآن وقف العدوان الإسرائيلي المتواصل، والعمل على إدخال المساعدات الإنسانية العاجلة إلى قطاع غزة، حيث تُمارس سياسة التجويع كأداة حرب في ظل حصار خانق ودمار شامل.

ما تقوم به إسرائيل، بدعم أميركي، لم يعد خافيًا على العالم. بل إن منظمات أميركية يهودية مثل "جي ستريت" حذّرت مؤخرًا من أن خطط سموتريتش بضم الضفة الغربية تقود إسرائيل نحو الهاوية، وتضعف العلاقات الأميركية-الإسرائيلية، وتقوض فرص السلام. منع الوفد الفلسطيني من دخول نيويورك ليس مجرد إجراء إداري، بل فضيحة سياسية وقانونية تعكس ازدواجية المعايير الأميركية في التعامل مع القضايا الدولية. لكنه أيضًا دليل على صمود الدبلوماسية الفلسطينية، التي رغم الجراح والعدوان، تواصل شق طريقها بثقة في الساحة الدولية، مدعومةً بإرادة شعبها وتضامن العالم الحر.

الغرب بين الحقيقة والكذب

بقلم: جورج عبد الرحيم

يُثار جدل واسع عند الحديث عن الغرب، بين من يراه نموذجًا متقدمًا في الحرية والعدالة، ومن يعتبره قوة مهيمنة تخفي أطماعها وراء شعارات براقة. والحقيقة أن الغرب لا يمكن اختزاله في صورة واحدة، بل هو مزيج بين إنجازات إنسانية عظيمة وتناقضات عميقة.

والحقيقة انه لا يمكن إنكار أن الغرب حقق تقدمًا هائلًا في مجالات العلم، التكنولوجيا، الطب، والفكر الفلسفي والسياسي. كما ساهم في ترسيخ مبادئ مثل الديمقراطية، حرية التعبير، والمساواة أمام القانون، وهي قيم إنسانية عامة يمكن أن يستفيد منها كل مجتمع.

لكن خلف هذه الصورة المضيئة، نجد جانبًا آخر يقوم على ازدواجية المعايير وعلى الكذب. فبينما يرفع الغرب راية حقوق الإنسان، نراه يتغاضى عنها عندما تتعارض مع مصالحه. التدخلات العسكرية، الاستعمار الحديث، السيطرة الاقتصادية، وحملات الإعلام الموجهة كلها أمثلة على ممارسات تناقض الشعارات المعلنة.

وبين الاثنين فان الغرب ليس كتلة واحدة متجانسة؛ فيه أصوات تدافع عن العدالة والحرية بصدق، وفيه قوى تستخدم هذه القيم ستارًا للهيمنة. ومن الخطأ النظر إليه إما كـ«قدوة مطلقة» أو كـ«عدو مطلق»، بل الواجب التعامل معه بعقلانية: نأخذ ما يفيدنا من تجاربه، ونواجه ما يضرنا من سياساته.

الخلاصة في الواقع أن الغرب يقف فعلًا بين الحقيقة والكذب؛ بين قيم إنسانية نبيلة وإنجازات حضارية مشهودة من جهة، وبين سياسات نفعية واستعمارية من جهة أخرى. ويبقى على مجتمعاتنا أن تميّز، بوعي وموضوعية، بين ما يمكن تبنيه وما يجب رفضه.

"تميز الغرب في تعامله مع الوضع في غزة

في أوكرانيا: الغرب يدافع بقوة عن حق الأوكرانيين في المقاومة ضد الاحتلال الروسي، ويمدّهم بالسلاح والدعم السياسي والمالي الهائل.

• بينما في غزة، أي مقاومة فلسطينية تُصنّف مباشرة كـ "إرهاب"، ويُجرَّم دعمها.

في مسألة الضحايا المدنيين: في أوكرانيا، أي استهداف للمدنيين يُدان فورًا ويُعتبر "جريمة حرب".

• في غزة، رغم المجازر الموثّقة بالأرقام والصور، نجد مواقف مترددة أو تبريرية من الغرب، وكأن حياة المدني الفلسطيني أقل قيمة.

في القانون الدولي: الغرب يستند إلى القانون الدولي للدفاع عن سيادة أوكرانيا وحدودها.

• بينما في القضية الفلسطينية، لا يُلزم "إسرائيل" بالقرارات الدولية (مثل حق العودة، أو وقف الاستيطان، أو حدود 1967).

الإعلام الغربي: يغطي الحرب في أوكرانيا بلغة واضحة (احتلال، عدوان، مقاومة).

• بينما في غزة يستخدم لغة محايدة أو مضللة مثل "نزاع" أو "اشتباكات" بدل "احتلال" و"حصار".

إذن "تميز الغرب" هنا يعني أنّه ينحاز في تطبيق القيم التي يرفع شعارها (حرية، ديمقراطية، حقوق إنسان) بشكل انتقائي، بما يخدم مصالحه وتحالفاته، وهذا يظهر بوضوح في غزة أكثر من أي مكان آخر.

الصين وميلاد نظام دولي أكثر عدلاً: قراءة في مبادرة الحوكمة العالمية

بقلم: محمد علوش

تطرح الصين عبر مبادرة الحوكمة العالمية رؤية متكاملة لإصلاح النظام الدولي في لحظة فارقة من التاريخ المعاصر، حيث تتشابك الأزمات وتتزايد التحديات العابرة للحدود، وحيث بات واضحاً أن المؤسسات القائمة على ميثاق الأمم المتحدة لم تعد قادرة وحدها على تلبية متطلبات العصر، فبعد ثمانية عقود على تأسيس المنظمة الدولية، ومع تصاعد التناقضات بين الشمال والجنوب، وتنامي النزعات الأحادية والهيمنة، تأتي هذه المبادرة لتعيد صياغة السؤال الجوهري: أي منظومة حوكمة يحتاجها العالم، وكيف يمكن جعلها أكثر عدلاً وفعالية وشمولاً؟

الورقة المفاهيمية التي عرضت المبادرة انطلقت من تشخيص دقيق للقصور في النظام الدولي الراهن، حيث أشارت إلى ثلاثة اختلالات أساسية: غياب التمثيل المنصف للجنوب العالمي في مؤسسات صنع القرار الدولي، وتآكل شرعية القانون الدولي بفعل الانتهاكات المتكررة للمعايير الأممية وفرض العقوبات الأحادية خارج إطار مجلس الأمن، ثم الضعف البنيوي في قدرة النظام القائم على مواجهة التحديات المستجدة مثل تغير المناخ والفجوة الرقمية والتنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي والفضاء السيبراني والفضاء الخارجي، وهذا التشخيص يعبّر عن إدراك صيني لعمق الأزمة، ويعكس في الوقت نفسه طموحاً لقيادة حوار عالمي يتجاوز البنية غير العادلة التي أفرزتها الحرب الباردة وكرّستها هيمنة القوى الكبرى.

وفي مواجهة هذه الاختلالات، صاغت المبادرة ما يمكن تسميته بالالتزامات الخمسة التي تشكّل جوهر فلسفة الحوكمة الجديدة، فهي تبدأ من المساواة في السيادة باعتبارها حجر الأساس في العلاقات الدولية، حيث لا مكان لفرض الإرادة ولا لإملاءات القوة، بل حق جميع الدول في اختيار نظمها الاجتماعية ومساراتها التنموية بحرية، ثم تؤكد على سيادة القانون الدولي كضمانة أساسية، بحيث تكون القواعد واحدة على الجميع، دون معايير مزدوجة أو انتقائية، ومن هنا تأتي الدعوة إلى التمسك بتعددية الأطراف كمسار جوهري، عبر تعزيز دور الأمم المتحدة بوصفها الساحة الشرعية للتشاور والتعاون، ورفض أي صيغ بديلة قائمة على التمييز والإقصاء، لكن المبادرة لا تقف عند حدود المؤسسات، بل تضع الإنسان في مركزها عبر مبدأ وضع الشعب في المقام الأول، باعتبار أن الشعوب هي المستفيد النهائي من أي نظام حوكمة، وأن فعالية هذا النظام تقاس بمدى تلبيته لاحتياجاتها في التنمية والأمن والكرامة، وأخيراً، يتم التشديد على أن المعيار الحاسم للحوكمة هو النتائج الملموسة، أي القدرة على تقديم حلول واقعية ومستدامة للأزمات العالمية. هذه المبادئ تعكس فلسفة الصين في إدارة الشأن الدولي، فهي لا تدعو إلى إسقاط النظام القائم ولا إلى تأسيس بديل خارج إطار الأمم المتحدة، بل إلى إصلاح تدريجي يعزز التمثيل والفعالية ويستجيب للظروف المتغيرة.

إنها رؤية إصلاحية في جوهرها، تسعى إلى إعادة التوازن بين الشمال والجنوب، وإلى فتح المجال أمام الدول النامية كي تصبح شريكاً كاملاً في صياغة المستقبل، وفي هذا المعنى، فإن مبادرة الحوكمة العالمية تمثل الإطار الناظم لبقية المبادرات الصينية الكبرى: (التنمية العالمية) التي تركز على التعاون الإنمائي، و(الأمن العالمي) الذي يدعو إلى حل النزاعات بالحوار والتشاور، و(الحضارة العالمية) التي تحتفي بالتعددية الثقافية والتبادل الحضاري، وبهذا المعنى تشكّل المبادرة الحالية البنية الفوقية التي تمنح المبادرات الأخرى سياقها المؤسسي والقيمي.

لكن رغم وضوح الرؤية، لا تخلو المبادرة من تحديات موضوعية، فالقوى الغربية المتمسكة بامتيازاتها داخل المؤسسات الدولية قد ترى في هذه الدعوة تهديداً لمصالحها، كما أن مصالح الجنوب العالمي ليست متطابقة دائماً، مما يجعل التوافق بينه مهمة معقدة، وإصلاح مؤسسات كبرى مثل مجلس الأمن أو النظام المالي الدولي يتطلب صراعاً طويلاً مع البنى الموروثة، ومع ذلك، فإن قوة المبادرة تكمن في قدرتها على التعبير عن طموحات الأغلبية الصامتة من الدول التي سئمت من نظام غير عادل، وتبحث عن إطار جديد يمنحها صوتاً ووزناً وتأثيراً.

إن المبادرة الصينية للحوكمة العالمية ليست مجرد خطاب سياسي، بل هي محاولة لصياغة فلسفة جديدة لإدارة العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين، وهي دعوة للانتقال من منطق القوة إلى قوة المنطق، ومن نظام يكرّس التفاوت إلى نظام يعترف بالندية والتكافؤ، وفي عالم يتأرجح بين احتمالات المواجهة وحتمية التعاون، قد تمثل هذه المبادرة إحدى أهم المحاولات الجادة لفتح أفق جديد يسوده السلام والأمن والتنمية المشتركة، ويعيد الاعتبار إلى قيم الشرعية الدولية والإنسانية، ويمنح البشرية فرصة لتجاوز أزماتها نحو مستقبل أكثر إنصافاً وشمولاً.

فلسطين بين السراديب المظلمة ومنابر الأمم المتحدة: هوية لا تُطمس

بقلم: علاء الشبلي

المعركة السياسية التي يخوضها شعبنا الفلسطيني اليوم لم تعد مجرّد صراع دبلوماسي، بل تحوّلت إلى محاولة ممنهجة من الإدارة الأمريكية والكيان الصهيوني لطمس الهوية الفلسطينية، ونسف شرعية منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد لشعبنا. وفي هذا السياق، جاء قرار واشنطن بسحب تأشيرات الوفد الفلسطيني بقيادة الرئيس محمود عباس من الوصول إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة للمشاركة في أعمال المؤتمر الدولي لحل الدولتين الذي سينطلق في الثاني والعشرين من سبتمبر الحالي ، وأعمال دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة الثمانين التي ستنطلق في الخامس والعشرين منه ، بالتوازي مع ضغوطاتها على الدول الساعية للاعتراف بدولة فلسطين لإقناعها بأن هذا الاعتراف «وهم».

هذه الممارسات ليست معزولة عن مشروع استراتيجي واضح: تصفية القضية الفلسطينية عبر تجريدها من مؤسساتها الوطنية، وإفراغ نضالها من أي شرعية قانونية أو سياسية. الأخطر من ذلك، أن بعض الأصوات من داخل جلدتنا اختارت الاصطفاف مع هذا المخطط، فاتهمت السلطة وخوّنت المنظمة، لتتحول – بوعي أو بغير وعي – إلى أداة في يد من يريدون تفكيك الممثل الشرعي لشعبنا.

السؤال الذي يفرض نفسه هنا: هل المطلوب أن تُعاقَب السلطة الوطنية وتُحرم من دخول المؤتمرات الدولية لأنها خرجت عن الشرعية الدولية والقانون الدولي، أم أنّ الهدف الحقيقي هو تسهيل مهمة الصهيونية في ضرب منظمة التحرير وإسقاطها من المشهد الدولي؟

مهما حاولت الإدارة الأمريكية والاحتلال الصهيوني، ومهما انحنت قوى دولية أمام هيمنة ترامب ومن بعده، ستبقى الحقيقة راسخة: الهوية الفلسطينية لا يمكن طمسها، ومنظمة التحرير ستظل الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا في كافة أماكن تواجده، ورمزًا لوجوده ونضاله وتاريخه. إنّ الطريق إلى الخلاص لا يمر عبر التفريق والاتهامات، بل عبر البحث عن مسار وجودي يعيد وحدة الصف الفلسطيني، ويثبت للعالم أنّ شعبنا رغم الجراح والخذلان الدولي لن يتنازل عن حقه في الأرض، والحرية، والدولة المستقلة وعاصمتها القدس.

مخيم اليرموك من الامل الى العودة للوطن الأم

بقلم: عائدة عم علي

منذ سار اليه أهلنا مرغمين ابان نكبة عام 1948 حتى أضحى صورة وطن ومنفى في الوقت ذاته, فهو الخزان الكبير للثورة الفلسطينية المعاصرة، وعاصمة حق العودة والشتات واللاجئين في الدول العربية تلك جزء من رمزية مخيم اليرموك ميزته عن المخيمات الفلسطينية بحكم وجوده في سورية حيث تمركز فيها معظم مقرات ومكاتب القوى الفلسطينية طيلة ال50 عاما، وكان بداية انطلاقة لنضاله طيلة عقود ضد العدو الصهيوني، ومسرحا لأحلامه المسروقة ضمن بقعة أرض صغيرة، إضافة الى انه الخيمة الفلسطينية التي ظللت الغالبية من أبناء الشعب الفلسطيني في سورية على مدار سبعة عقود بحلوها ومرها...سترت المعاناة وحفظت الاحلام وجمعت الموروث وصقلت المجتمع المقتلع من أرضه كي يمتلك مقومات الصبر والصمود المطعم بالتحدي والتصدي وصنع الثورة الأعظم من أجل تحرير فلسطين.

مخيم اليرموك أصبح أهله شركاء بكل متغيرات القضية و المتغيرات في الثورة الفلسطينية، انطلاقتها ,وأيلول الأسود، وانتقال العمل الفدائي إلى لبنان، وحصار بيروت واحتلالها من الصهاينة عام ١٩٨٢م. والمنافي، وفيه تواجد الكثير من قادة الفدائيين منهم خرج الثوار لتحرير فلسطين. واليه عادوا شهداء. فيه تواجدت فصائل الثورة الفلسطينية ورموزها مثل ياسر عرفات ابو عمار وغيره الكثيرين.

المخيم للاجئ يعني قضية، مأساة اللجوء والتشريد فهو المسكن المؤقت لحين تحقيق الأمل والهدف؛ تحرير فلسطين والعودة إليها. ولعب المخيم دورا كبيرا في حفظ الهوية والذاكرة الوطنية فكان منطلقا للخلايا الأولى للثورة الفلسطينية المعاصرة...وإثبات للذات من خلال رفض الجريمة الصهيونية واقتلاع الفلسطينيين من أرضهم وطردهم الى المنافي، والتمرد على التواطؤ والتآمر والعجز الدولي، فكان شرف انطلاق الخلايا الثورية والمجموعات الفدائية الأولى باتجاه معارك التحرير.

وعلى الرغم من انعكاسات الأزمة السورية التي أرخت بظلالها على أبناء مخيم اليرموك وزجه كخاصرة وورقة ضغط من قبل مجموعات تعمل تحت أمرة الاحتلال الصهيوني بهدف تصفية القضية الفلسطينية وطمس حق العودة لاسيما أن العدوان على سورية يستهدف فلسطين، وكارثة اليرموك ضربه قوية في صميم القلب الفلسطيني، والقضية الفلسطينية. الا أن رمزية مخيم اليرموك، باتت دائمة في سردية العمل الكفاحي للمسيرة الوطنية المعاصرة، وللوطنية الفلسطينية. فقد تحوّل هذا المخيم إلى مدينة عامرة بمن فيها، وصورة حية عن فلسطين، فكل من عاش بين أزقته وشوارعه، اضافة الى أنه يملك متسعاً حياً، نابضاً، متألقاً، وافراً وغنياً، في الذاكرة الفلسطينية، وفي موسوعة الكفاح الوطني المعاصر، ومسيرة المقاومة الفلسطينية , والأهم أنه مخيم المعسكر الأول للفدائيين والبندقية الأولى، والشهيد الأول، والبلاغ العسكري الأول، ومقبرة الشهداء الأولى لشهداء الثورة الفلسطينية المعاصرة، وعدد كبير من قادتها ومفجريها، فإنه جزء أساسي من التاريخ والفعل، الذي يلخص دراما النكبة الفلسطينية وتحولاتها، كما يلخص سطوة وقوة وحضور الفلسطيني، وإنسانية ونبل هذا الشعب الذي رمت به أقدار النكبة خارج وطنه التاريخي.

مخيم اليرموك يمثل لسكانه وطناً متخيلاً، أبوابه مفتوحة على بعضها كما حكايات سكانه. ففيه تجد صور القادة والشهداء، الرموز والأبطال، وخرائط فلسطين في كل مكان فهو يعرف بعاصمة الشتات وصل عدد سكانه وفق تقارير صحافية إلى ما بين 500 و600 ألف نسمة، بينهم أكثر من 160 ألف لاجئ فلسطيني، بينما ذكرت وكالة «قدس برس» أن عدد الفلسطينيين في مخيم اليرموك حتى عام 2011 تجاوز 220 ألف نسمة، إلى جانب 500 ألف مواطن سوري على الأقل، ليصبح المخيم بذلك جزءا أساسيا من مكونات دمشق الجغرافية والديموغرافية، وأكبر تجمع للاجئين الفلسطينيين ورمزا لحق العودة.

بالنسبة للاجئين الفلسطينيين في سوريا، والذين قاربت أعدادهم 540 ألف لاجئ قبل اندلاع الأزمة السورية بدايات العام 2011، باتت تُقدر بنحو 250 ألف لاجئ فلسطيني فقط، وفق مصادر موثوقة، فقد غادر البلد نصفهم تقريباً في تغريبه جديدة الى دول عدة، قد تكون نهائية بعدما دُمرت تجمعاتهم ومخيماتهم، وفقدوا مصادر رزقهم، وخاصة في مخيم اليرموك الذي كان يضم نصف أعدادهم تقريباً وقد لحق الدمار بمعظم مبانيه ومرافقه، وبمنشآت وكالة الأونروا البالغ عددها نحو 28 منشأة.

مأساة لاجئي فلسطين في سوريا، تطفو الآن على السطح، والمؤشرات تُشير بأن أوضاعهم تتفاقم، ولم يَعُد بمقدور الكثيرين منهم البقاء تحت رحمة الغلاء، وفقدان المنازل، والتراجع في خدمات الوكالة على ضوء السعي الأميركي لتجفيف مواردها وتفكيكها، فالأونروا مازالت تقوم بدورها تجاه مجتمع اللاجئين الفلسطينيين في سوريا، لكن حجم الأعباء الكبيرة في ظل الشح في مصادر تمويلها وميزانيتها العامة، يجعل من مهام عملها تصطدم بالواقع الصعب والمرير

مخيم اليرموك رغم الدمار الهائل الذي طال نحو 80 بالمائة من البنى التحتية ومدارس الأونروا (32 مدرسة تعمل بنظام الفترتين)، فان العودة اليه مازالت محدودة لضعف امكانية المواطنين في اصلاح الأبنية , وغياب الدعم والإسناد المالي لسكان المخيم لإصلاح ما يمكن ترميمه. والهجرة الكبيرة لكنه سيبقى معقل ثقافي هام بدمشق، حيث عشرات النوادي والمؤسسات ودور النشر والمكتبات والمراكز الثقافية التابعة للحكومة السورية وللهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب، وللفصائل الفلسطينية ولوكالة الأونروا، ليضم العدد الأكبر من مثقفي فلسطين وكتابها، وأدباءها، وفلاسفتها، ومنظريها، ومناضليها، وكوادرها، وفعالياتها، وحتى أطبائها، ومهندسيها، ومدرسيها، وجهات ذات نشاط اجتماعي.

وستبقى شوارعه ساحات للمظاهرات، والمسيرات والمهرجانات العابقة برائحة المقاومة والنصر لكل مناسبة أو مجزرة أو انتفاضة في الداخل المحتل وخارجه، عدا عن التذكير بمدن وقرى فلسطين من خلال التسميات التي يحملها كل شارع وزقاق عدا عن جدرانه المزينة بلوحات زاخرة بملصقات الشهداء، وملامحهم الجميلة، وهم يمضون إلى حتفهم وأهله الذين يحملون مفاتيح بيوتهم العتيقة، وصورة أراضيهم وصكوك ملكيتها في خزائنهم وقلوبهم، كما يحملون فلسطين في أرواحهم، ذاكرة، وهوية.

انه مخيم اليرموك الذي يعيش جدلية الألم والأمل، ألم التشرد والنزوح والمعاناة، والصبر على الشدائد، وفقدان الأحبة على مذبح المقاومة والنضال، جنبا إلى جنب مع الامل الذي لا يخفت حتى العودة ورغم مرارة النزوح ومعاناة الهجرة مجددا يبقى التمسك بالأمل هو السمة الغالبة، حيث عاد من استطاع منهم إلى المخيم، وبدأت حركة واسعة لإعادة إعماره، وإعادة شيء من نبض الحياة إلى شوارعه وأزقته، كل ذلك والأمل الأبقى والأقوى في العودة يوما ما ، إلى الوطن الام فلسطين حيث المهد والوطن والتاريخ والهوية.

الأخيرة

المشرف العام: د. احمد مجدلاني رئيس التحرير: حسني شيلو مدير التحرير: محمد علوش

هيئة التحرير: عايدة عم علي، د. فريد إسماعيل، خليل حمد، نائل موسى، انور أبو مور